ضعف هذا القول انتهى المراد منه وقوله وقال بعض الفقهاء الخ اي فيكون
هذا نظير ما ذكره في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني من ان جملة يسبني
صفة لليم لان ال فيه للجنس والمعرف بلام الجنس يشبه النكرة
فلذا صح وصفه بالجملة فان كان مريضا بحيث لا يقدر الصوم
ويشق عليه او على سفر اي راكب سفر وفيه اياما ان مسافرا انشأ
اليوم لم يفطر قاله البيضاوي قال محشيه قوله وفيه اياما ان مسافر
انشأ اليوم لم يفطر اي لعدم استلزام السفر استلزام التراكب المركوب
بل هو لا يمس شيئا من السفر والرخصة انما ثبتت لمن كان على سفر
اي من تمكن من السفر تمكن التراكب من المركوب وفي كلمة على استعارة
تبعية شبه تلبسه بالسفر باستلزام التراكب على المركوب يتصرف فيه
كيفي شاء للدلالة على هذا المعنى اي فيدل على ان المسافر يتصرف في
الصوم بفعله وعدمه وهذا انما يكون فيمن تلبس بالسفر وقت
النية على هذا المعنى وعدل عن اسم الفاعل فلم يقل او مسافرا
لما في ذلك من الاشعار بالاستلزام على السفر انتهى قلت وهذا الذي
ذكره من انه ليس لمن حاله السفر انشاء صوم ان يفطر هو الموافق
لما نص به الفتوى في مذهب مالك من ان الحاضر الذي نوى الصوم
في رمضان اذا شرع في السفر بعد الفجر فانه لا يجوز له الفطر بعد
شروعه ولا قبله وقول شارح الشرح ان الحاضر اذا طرأ له السفر
لا يجوز له الفطر قبل شروعه ولا بعده موافق لقول الخرشي ولي
فانه قال والمشهور لا يجوز الفطر في المكروه ولا في المحظور انتهى
قال بعض وفطر هذا لا ينبغي على المشهور من انه لا يجوز في
السفر المكروه والحرام انتهى كلام بعض الشارحين وما ذكره عن
الخرشي مخالف لما يفيده كلام المدونة من ان الافطار بعد الشروع

لا يجوز

لا يجوز كما يفيده نص الموافق عن المدونة وما سيأتي عن بعض الشارحين
من ان الحاضر اذا سافر بعد ما نوى الصوم فانه يجوز عليه الفطر قبل الشروع
اذا تأول لكن لا كفارة عليه وما بعده فليس بحرام كما يفيده كلام المدونة
وكذا ان شرع في السفر قبل الفجر ونوى الصوم فيه ولا فرق بين المتأول
وبين غيره كما هو ظاهر كلام التوضيح وما قلناه وهو الموافق لقول
الخرشي انه لا يجوز للانسان ان يفطر بالتأويل دون ان يسمع شيئا انتهى
وهو ظاهر اذ لا يجوز للانسان ان يقدم على امر دون ان يعلم حكم الله
فيه وعليه يحمل ما يفيده كلام ابن رشد من ان لذي التأويل القريب
ان يفطر اي لا يحرم عليه الفطر فيحمل على من استند فيه لقول من
يستند لقوله فلا يخالف ما للخرشي وما ان شرع قبل الفجر ولم
ينو الصوم فيه فيكون له الفطر واذا علمت هذا فقول من قال
من المالكية ان من أهل عليه الشهر وهو مقيم ثم سافر فقال
اكثر الصحابة والفقهاء انه يجوز له الفطر وقال علي لا يجوز والاول
هو الذي عليه المعول لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج الى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ
الكديد ثم افطر وافطر الذين كانوا معه وانما الاخذ بالاحدث وهذا
هو الاحدث من امره صلى الله عليه وسلم انتهى فيه نظر اذ يوهم بل
يقتضي ان المعول عليه في مذهب مالك قول الفطر مطلقا وليس
كذلك لما علمت ان الذي يجب به الفتوى حرمة ذلك وما ذكره في
المدونة من ان بيت الصوم في الحضر فلما اصبح نوى السفر
او عزم عليه فانه لا يجوز له الفطر قبل الشروع ويستحب له ان لا
يفطر بعد الشروع فيوهم انه لا يحرم عليه الفطر بعد الشروع لكنه
محمول على خلاف هذا وانه يحرم عليه الفطر بعد الشروع ايضا كما ذكره

Copyright © King Saud University